169 Original Article Arab Journal for Security Studies 2025; Volume 41 Issue (2), 169-183

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Forensic linguistics and its Role in Investigations and crime detection: A study in light of the narrative-analytical approach

اللسانيات الجنائية ودورها في التحقيقات وكشف الجريمة: دراسة في ضوء المنهج السردي التحليلي

جمال جار الله القعبوبي
قسم الحقوق، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة المستقبل، المملكة العربية السعودية

Jamal Jarallah Al-Qaboubi
Department of Law, College of Administrative Sciences and Humanities, Future University, Kingdom of Saudi Arabia

Received 25 Dec. 2024; accepted 23 Aug. 2025; available online 9 Dec. 2025

Abstract

This study addresses the field of forensic linguistics and its role in investigations and crime detection. It is an applied analytical study that aims to explore the expanded roles of forensic linguistics in the judicial field.

The research problem lies in the limited presence of literature employing this science in Arab criminal investigations, where its use is often confined to various forms of identity analysis, with little attention is given to its other functions.

The study adopts a narrative-analytical approach in examining the famous Derek Bentley case in the United Kingdom (case study).

The findings reveal that forensic linguistics has expanded complementary roles that go beyond merely identifying the author of a text, extending to uncovering implicit intentions and evaluating the structure of arguments—contributing to the pursuit of justice. The study also concludes with the following recommendations: enhancing the participation of forensic linguistics experts in various stages of investigations, and developing training programs for judges, prosecutors, and investigative officers.

Keywords: *security studies, forensic linguistics, narrative analysis, linguistic fingerprint, case study, discourse analysis, authorship identification, pragmatics*

المستخلص

تناولت هذه الدراسة موضوع اللسانيات الجنائيَّة ودورها في التحقيقات والكشف عن الجريمة: دراسة تطبيقيَّة تحليليَّة تهدف إلى استكشاف الأدوار الموسعة للسانيَّات الجنائيَّة في المجال القضائي. وتتلخَّص مشكلة الدراسة في محدودية الأدبيَّات في توظيف هذا العلم في التحقيقات الجنائيَّة العربية، واقتصارها غالبًا على تحليل الهُويَّة بتطبيقاتها المتنوِّعة، مع قلة اعتنائها بالأدوار الأخرى. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي السردي في تحليل قضية (ديريك بنتلي) الشهيرة بالمملكة المتحدة (دراسة حالة). وأظهرت أن للسانيات الجنائيَّة أدوارًا موسَّعة تكاملية بما يتجاوز مجرد تحديد هُويَّة صاحب الخطاب إلى الكشف عن المقاصد الضمنية، وتقييم بناء الحجج بما يساعد في تحقيق العدالة، كما توصلت إلى عددٍ من التوصيات منها: تعزيز دمج خبراء اللسانيات الجنائيَّة في مراحل التحقيق المختلفة، تطوير برامج تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة وضباط التحقيق.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، اللسانيات الجنائيَّة، التحليل السردي، البصمة اللغوية، دراسة الحالة، تحليل الخطاب، هُويَّة المؤلف، التداولية

* Corresponding Author: *Jamal Jarallah Al-Qaboubi*
Email: jamal9595@hotmail.com

doi: 10.26735/WIOA7570

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2025. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

تُعدُّ التحقيقات الجنائيَّة من أخطر المجالات الإنسانية لارتباطها المباشر بمصائر الأفراد وحقوقهم الأساسية؛ ممَّا يستلزم توخي أقصى درجات الدقة والموضوعية في فحص الأدلة وتحليلها. وفي سياق السعي الدؤوب لتحقيق العدالة، برزت في العصر الحديث تخصصات بينية تتقاطع فيها العلوم الإنسانية مع القانون، ومن أهمها اللسانيات الجنائيَّة؛ حيث يقدِّم هذا العلم مقاربات منهجيَّة لتحليل اللغة، محولاً إياها من مجرد أداة تواصل إلى دليل مادي يمكن فحصه واستنطاقه؛ ممَّا يجعله آلية مهمَّة ومساعدة في الكشف عن الحقائق. وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لهذا العلم عالميًّا، وتأثيره الموثق في الكثير من القضايا الكبرى، فإن حضوره في المشهد الأكاديمي التطبيقي العربي لا يزال محدودًا. وينتج عن ذلك ندرة في الأدبيات العلمية المعمَّقة والتطبيقات العملية التي تتناول أدواره المتعدِّدة؛ ممَّا يخلق فجوة واضحة بين الإمكانات الهائلة التي يقدمها هذا العلم، وبين احتياجات المنظومة العدلية التي تسعى دائمًا لتوظيف كل أداة ممكنة لخدمة العدالة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من القيمة العلميَّة الكبيرة للدراسات السابقة في إرساء قواعد اللسانيات الجنائيَّة، فإن استعراضها يكشف عن إشكالية بحثية وتطبيقية مزدوجة. تتمثل الإشكالية الأولى في «الاختزال»؛ حيث تميل الأدبيات المتاحة، خاصة في السياق العربي، إلى اختزال الإمكانات الهائلة لهذا العلم في دوره الأكثر شيوعًا، وهو الكشف عن هُويَّة المؤلف بتطبيقاته المتنوعة، مع إيلاء اهتمام أقل لأدواره الأخرى الأكثر عمقًا، مثل: تحليل المقاصد الضمنية في الخطاب. أما الإشكالية الثانية، فتتمثل في «التجزئة»؛ فعند تناول هذه الأدوار المتعدِّدة، غالبًا ما يتم ذلك بشكل منفصل؛ ممَّا يغفل عن القوة التحليلية التي تنشأ من تكامل هذه الأدوار وتضافرها في إطار تحليلي واحد.

من هنا، تنبع مشكلة الدراسة من هذه الفجوة المزدوجة، وتسعى إلى سد ثغرتين: الأولى، إثبات «تعددية» أدوار اللسانيات الجنائيَّة وتوسعها؛ لتشمل، بالإضافة إلى تحديد الهُويَّة، تحليل المقاصد، ودورها الأعمق في تقييم البنية الحجاجية للقضية بأكملها. والثانية: إثبات تكامل هذه الأدوار وبيان كيف أن تطبيقها بشكل متضافر - بالانتقال مِن «مَن القائل؟» إلى «ماذا قيل؟» ثم إلى «كيف بُني القول؟» - يقدم فهمًا شاملاً لا يمكن تحقيقه بالنظر إلى كل دور على حِدَة. وقد صاغت الدراسة مجموعة من الأسئلة الرئيسة والفرعية لتحقيق أهدافها كما يلي:

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما الأدوار المتعدِّدة المتكاملة التي يمكن أن تؤديها اللسانيات الجنائيَّة للإسهام بفاعليَّة في التحقيقات الجنائيَّة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

1. إلى أي مدى يمكن للسانيات الجنائيَّة أن تكشف عن هُويَّة صاحب الخطاب، وتتحقَّق من أصالة النصوص المنسوبة إليه؟
2. إلى أي مدى تساعد اللسانيات الجنائيَّة في الكشف عن مقاصد المتحدثين وتبيين الحقائق الضمنية في أقوالهم؟
3. هل يمكن أن يكون للسانيات الجنائيَّة دور فعَّال في القضايا التي لا تكون اللغة جزءًا مباشرًا من أدلتها المادية؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو إثبات أن للسانيات الجنائيَّة دورًا متعدد الأبعاد وتكامليًّا في التحقيقات؛ ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى:

1. فحص مصداقية الخطاب بتحليل الإفادات المنسوبة للمتهمين والتحقق من اتساقها مع بصماتهم اللغوية.
2. الكشف عن الضمنيات في الخطاب، وتقييم عملية بناء الأدلة عبر دراسة منطقيتها السردية.
3. تقديم نموذج تحليلي متكامل، عبر دراسة الحالة، يوضح تعدد الأدوار، وكيف تتضافر هذه الأدوار المختلفة لإنتاج فهم شامل يخدم تحقيق العدالة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تناولها لتقاطع حيوي بين اللغة والقانون، ويمكن تفصيلها على مستويين:

- **الأهمية النظرية (العلمية)**: تسهم هذه الدراسة في سد نقص في المكتبة العربية بأبحاث معمَّقة تتناول الأدوار المتعدِّدة للسانيات الجنائيَّة، متجاوزةً الدراسات التعريفية أو التي تركِّز على تحديد الهُويَّة. كما تسعى لتطوير النقاش الأكاديمي حول قدرة التحليل اللساني الجنائي على تقديم نموذج متكامل للأدوار التي يقدمها، تسهم في تقديم إجابات مقنعة في سياقات جنائية معقَّدة تساعد في الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة.
- **الأهمية العمليَّة (التطبيقية)**: تقدم الدراسة نتائج يمكن أن

تكون ذات فائدة مباشرة للجهات القضائية والأمنية، عبر تسليط الضوء على أدوات تحليلية قادرة على زيادة الدقة في تقييم الأدلة. كما يمكن لمخرجاتها أن تسهم في تطوير برامج تدريبية للمحققين ورجال القانون.

2. القسم الأول: الإطار النظري للدراسة: (المنهجية والمفاهيم، والدراسات السابقة)

يمثل هذا الفصلُ الأساسَ النظري الذي تنطلق منه الدراسة؛ حيث يستعرض المنهجية المتبعة والمفاهيم المحورية التي يقوم عليها التحليل، كما يقدّم مراجعة نقدية للدراسات السابقة؛ لتحديد موقع الدراسة الحاليَّة من الحقل المعرفي وإبراز فجوتها البحثية.

1.2. المبحث الأول: منهجية الدراسة ومفاهيمها الأساسية

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها بشكل عملي لا يكفي تحديدُ الإطار النظري فحسب، بل يجب تحديد المسار الإجرائي الذي سيتم اتباعه للوصول إلى النتائج. وبناءً عليه، يستعرض هذا الجزء المنهجية التي تم اختيارها كأساس للتحليل، ويحدد العينة التي ستكون بمنزلة «مختبر» تطبيقي لاختبار فرضيات الدراسة.

1.1.2. منهجية الدراسة وعينتها

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي السردي وهو منهج كيفي يهدف إلى تحليل العناصر الأساسية في القصة أو السرد للكشف عن المعاني الضمنية والبنى الخفية التي يحملها النص. ويتم تطبيق هذا المنهج عبر آلية دراسة الحالة المعمَّقة، التي تسمح بفحص ظاهرة معقَّدة في سياقها الواقعي بشكل شامل.

وتتمثل عينة الدراسة في قضية «ديريك بنتلي» (Derek Bent-ley)، وهي قضية جنائية كبرى شغلت الرأي العام في المملكة المتحدة في خمسينيات القرن العشرين، وتم فيها الحكم على المتهم بالإعدام. وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة في مجال اللسانيات الجنائيَّة بعد أن أعاد الخبير اللغوي العالمي مالكوم كولثارد (Malcolm Coulthard) تحليل إفادات المتهم، وبين وجود اختلاف جوهري في الهُويَّة اللغوية للإفادات. (كولثارد، آخرون، 2019). والمنهج السردي المعمق في التحليل سيساعد في تفكيك بنية عناصر القضية بشكل يمكِّن من الكشف عن الحقيقة.

وبهذا التحديد للمنهج التحليلي السردي كإطار إجرائي، ودراسة الحالة لقضية «ديريك بنتلي» كحقل تطبيقي، تكون الدراسة قد أرست قواعدها المنهجية بشكل واضح. وهذا الاختيار المزدوج للمنهج والعينة هو ما سيمكننا - بحول الله - مِن الانتقال مِن: مَن القائل؟ إلى: ماذا يقول؟ ثم إلى البحث عن: «كيف يقول؟».

2.1.2. مفاهيم الدراسة الأساسية

تم الاعتماد على عدد من المفاهيم التي تساعد في انطلاق الدراسة وتحقيق أهدافها. فلكل حقل معرفي أدواته ومفاهيمه التي تشكل أساسه النظري ومنطلقه التحليلي، ولا يمكن لأي دراسة علمية أن تحقق الدقة والموضوعية دون أن تحدد بوضوح «صندوق الأدوات» المفاهيمي الذي ستستخدمه؛ لأن تحديد المفاهيم الأساسية ليس مجرد استعراض لمصطلحات، بل هو عملية تأسيسية تهدف إلى بناء لغة مشتركة ودقيقة بين الباحث والقارئ، وتجنب الغموض الذي قد ينشأ عن تعدد دلالات المصطلح الواحد. وعليه، تتناول الدراسة في هذا الجزء تقديم تعريف إجرائي للمفاهيم المحورية التي تقوم عليها. والهدف من ذلك ليس فقط شرح هذه المفاهيم، بل تحويلها من أطر نظرية عامة إلى أدوات تحليلية إجرائية سيتم توظيفها بشكل مباشر في تفكيك سردية القضية محل الدراسة. إن هذا التأسيس المفاهيمي هو الذي يمنح التحليل التطبيقي الربط بين أساسه المنهجي، وأساسه المفاهيمي، ويضمن أن النتائج التي سيتم التوصل إليها ليست مبنية على انطباعات ذاتية، بل على تطبيق رصين لنظريات وأدوات علمية معترف بها في هذا المجال. ومن هذه المفاهيم ما يلي:

1. **التداولية (Forensic Pragmatics)**: تُعرَّف في أصلها السيميائي بأنها العلم الذي يدرس «العلاقة بين العلامات ومُستعملي هذه العلامات». (أرمينيكو، 2016، ص. 34). وبشكل أكثر تحديدًا، هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب بهدف تأكيد طابعه التخاطبي (بلانشيه، 2007، ص. 18؛ بو قرة، 2004، ص. 176). ويقدم (يول) تعريفات متعددة للتداولية، فيرى أنها دراسة: «المعنى الذي يقصده المتكلم»، و«المعنى السياقي»، و«كيفية إيصال أكثر ممَّا يُقال»، بالإضافة إلى دراسة التعبير عن التباعد النسبي بين المتحاورين (يول، 2010، ص. 20). فهي تركِّز على تحليل المعنى في ضوء السياق الاجتماعي والثقافي والتفاعلي للنصوص، بما في ذلك نوايا المتحدث، والعلاقة بين الأطراف، والظروف المحيطة بالتواصل. وفي هذا البحث تم توظيف التحليل التداولي لفهم المقاصد الضمنية وتفسير الخطاب القانوني أو الجنائي بعيدًا عن التأويلات الانطباعية.
2. **اللسانيات الجنائيَّة (Forensic Linguistics)**: هي فرع من اللسانيات التطبيقية يُعنى بتطبيق النظريات والأدوات والمناهج اللسانية على اللغة المستخدمة في السياقات القانونية والجنائيَّة

(أولسون، 2008، وكولثارد وآخرون، 2019). وفي إطار هذه الدراسة لن يتم التعامل مع اللسانيات الجنائيَّة كمجال نظري يُعرّف به، بل سيتم توظيفها بشكل إجرائي كصندوق أدوات تحليلي، تُستخدم أدواته للإجابة عن أسئلة التحقيق المحدَّدة في القضية محل الدراسة، مثل: تحديد مصداقية الإفادات، والكشف عن هُويَّة المتحدثين، واستنباط مقاصدهم، وتقييم بناء الحجج.

3. **تحليل الخطاب (Discourse Analysis):** يُعرّف تحليل الخطاب بأنه «دراسة اللغة حال التداول، والنظر في السياقات التي تُنتج فيها، وتجاوز حدود الجملة إلى الخطاب» (فان دايك، 2000). وفي سياق اللسانيات الجنائيَّة، يتم تطبيق مناهج تحليل الخطاب على النصوص ذات الصلة بالقضية بهدف دراستها في سياقها الكامل، وكشف مقاصدها الخفية وديناميكيات القوة فيها (Coulthard & Johnson, 2007). وبناءً على ذلك، سيتم في هذه الدراسة استخدام التحليل السردي للخطاب كأداة تفكيكية للسرديات المقدمة في القضية، من خلال تحليل محاضر الاستجواب، وفحص تماسك الإفادات، وتفكيك البنية الحجاجية التي اعتمد عليها الادعاء والدفاع.

4. **التحليل السردي:** يُعرّف بأنه منهج كيفي يركز على تحليل الخطاب الذي ينظم الأحداث والتجارب في تسلسل زمني، ليس فقط لمعرفة «ماذا» حدث، بل لفهم «كيف» يتم تنظيم هذه الأحداث لإنتاج معنى معين، مع الأخذ في الاعتبار السياق التفاعلي (الحوار) الذي تم فيه إنتاج هذا السرد (Riessman, 1993, pp. 1- 5; الحوراني، 2019). يعتمد على دراسة بنية السرد في الإفادات والشهادات، ورصد طريقة تقديم الأحداث، وتتابعها الزمني، وأدوار الشخصيات، بهدف الكشف عن التناقضات، أو المؤشرات التي قد تدعم أو تنفي صحة الخطاب. وتتجاوز السردية، بهذا المفهوم، حدود الأدب تشمل أي شكل من أشكال التواصل الإنساني، سواء أكان قصة طويلة، أو إجابة قصيرة على سؤال، أو حوارًا كاملًا (Fludernik, 2009, pp. 1- 10). ويؤكد صلاح فضل (2013) هذه الأهمية؛ حيث يرى أن تحليل البنية السردية للقصص المضمنة في أي خطاب هو جزء أساسي من فهمه، وكشف أبعاده الخفية (ص85 وما بعدها).

5. **تحديد هُويَّة المؤلف (Authorship Attribution):** يُعرّف تحديد هُويَّة المؤلف في إطاره الإجرائي بأنه عملية تحديد المؤلف المحتمل لنص مجهول المصدر من خلال مقارنة سماته الأسلوبية بنصوص أخرى معروفة المصدر (Gibbons, 2003). ويتجاوز المفهومُ الحديثُ مجردَ التحديد التقني؛ ليشمل الكشف عن كيفية بناء الهويات الفردية أو الجماعية، وكيفية تمثيلاتها من خلال العمليات الخطابية (Bucholtz & Hall, 2005, p. 588). وفي إطار هذه الدراسة، لن يكون تحديد هُويَّة المؤلف هو الهدف النهائي للتحليل، بل سيُستخدم كبوابة للدخول إلى تحليل أعمق؛ حيث تُستخدم المعرفة الأسلوبيَّة كقاعدة لمقارنة أقوال الشخصيات، ورصد أي تناقضات أو تدخلات خارجية في صياغة إفاداتهم.

6. **البصمة اللغوية (Linguistic Fingerprint):** هي مفهوم يقوم على فرضية أن كل فرد يمتلك أسلوبًا لغويًّا فريدًا (Id-iolect) يتكون من مجموعة من العادات والخيارات اللغوية المتكررة (القعبوبي، 2022) التي غالبًا ما تكون لا واعية. هذه التوليفة الفريدة من السمات المعجمية والنحوية والأسلوبية، عند تحليلها إحصائيًّا، يمكن أن تعمل كبصمة لغوية تميز كاتبًا عن آخر. ويؤكد رواد هذا المجال أن التحليل اللساني الجنائي يمكن أن يُسهم في تحديد هُويَّة المؤلفين المجهولين من خلال خصائصهم اللغوية المميزة؛ ممَّا يجعل لكل فرد بصمة لغوية خاصة به (Coulthard & Johnson, 2007).

وبهذا العرض، يتضح أن هذه المفاهيم لا تعمل كجزر منعزلة، بل تتضافر لتشكل إطارًا تحليليًّا متكاملًا. فمن خلال «اللسانيات الجنائيَّة» كعلم جامع، و«تحليل الخطاب» كمنهج تفكيكي، و«التداولية» كأداة لكشف المقاصد، و«البصمة اللغوية» كآلية لتحديد الهُويَّة، يبرز «التحليل السردي» كإطار جامع يتيح لنا تنظيم هذه الأدوات وتوظيفها في سياقها القصصي. فهذا الأخير هو الذي سيمكننا من تجاوز تحليل الجمل المنفصلة إلى تقييم بناء الحجج وإعادة بناء سردية القضية بأكملها. إن هذا الإطار المفاهيمي المتكامل هو الذي سيمكننا في الفصول التالية من الانتقال من التنظير إلى التطبيق، وصولًا إلى إجابات دقيقة ومؤسَّسة على أسئلة البحث.

2.2. المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لإبراز موقع الدراسة الحاليَّة ضمن الحقل المعرفي، وتحديد الفجوة التي تعالجها تم الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة، وسوف تُعْرَض مرتبة ترتيبًا زمنيًّا، مع تحليل لكل دراسة تكشف عن اسمها ومؤلفها، وتاريخها، وهدفها، ومنهجيتها، وعينتها إن وجدت وأهم نتائجها، وبيان علاقتها بالدراسة الحاليَّة. ثم تقدّم الدراسة تعليقًا عامًّا عليها، تُبرز موقعها من الدراسات السابقة، والفجوة التي تسدها، والإضافة التي تقدمها هذه الدراسة، مبرزة القيمة العلمية والتطبيقية منها:

1. دراسة أولسون (Olsson, 2008). علم اللغة القضائي

مقدمة في اللغة والجريمة والقانون. هدفت إلى تقديم مدخل تعريفي شامل للمجال وتطبيقاته، معتمدةً على المنهج الوصفي التحليلي وعينات توضيحية متنوعة (رسائل انتحار، اعترافات، نصوص تهديد). موقع الدراسة الحاليَّة منها: تتفق الدراسة الحاليَّة مع دراسة أولسون في التأكيد على دور اللسانيات الجنائيَّة في كشف هُويَّة صاحب الخطاب. ويكمن الاختلاف الجوهري في أن دراسة أولسون، كعمل مقدماتي، ركَّزت بشكل كبير على جانب تحديد الهُويَّة ونشأة هذا العلم وأنواع من التطبيقات. أما الدراسة الحاليَّة فتتجاوز هذا الدور لتثبت أن قوة اللسانيات الجنائيَّة تكمن في تكامل أدوارها (إثبات الهُويَّة، الكشف عن المقاصد الخفية، تقييم بناء الحجج)، وتقدم نموذجًا تطبيقيًّا متكاملًا، وهو ما يمثل فجوة معرفية لم تغطها هذه الدراسة التأسيسية.

2. دراسة عمر (2008). علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره

هدفت إلى تقديم عرض تاريخي شامل لنشأة العلم، معتمدةً على المنهج التاريخي الوصفي. وبينت مجالات هذا العلم، واهتماماته. وذكرت تطبيقات على ذلك. أما عن موقع الدراسة الحاليَّة منها، فإنها تستفيد فهم التأصيل التاريخي، والمجالات المتعدِّدة للسانيات الجنائيَّة، وتتفق معها في تأكيد أهمية اللسانيات الجنائيَّة في الكشف عن هُويَّة المتحدثين أو صاحب الخطاب عامة. لكن تختلف الدراسة الحاليَّة بشكل جذري في التوجه؛ فبينما اتخذت دراسة عمر منحى تاريخيًّا وصفيًّا، تتخذ الدراسة الحاليَّة منحىً تحليليًّا تطبيقيًّا معمَّقًا، وتحاول أن تقدم نموذجًا عمليًا حيًا لكيفية توظيف العلم اليوم عبر تحليل موسع لدراسة حالة كاشفة عن الهُويَّة متجاوزةً ذلك إلى تحليل المقاصد، ثم إلى إعادة تقييم الحجج عبر التحليل السردي للقضية موضع دراسة الحالة.

3. دراسة آدامز «Adams, 2018) .Forensic Stylistics) in the Courtroom: A Case Study of the 'Texting Suicide علم الأسلوب الجنائي في قاعة المحكمة: دراسة حالة عن الانتحار عبر الرسائل النصية»

وهي دراسة حالة تطبيقية أثبتت أن التحليل اللساني امتد من تحديد الهُويَّة إلى تحليل المقاصد والنوايا. وهدفت إلى تحليل الاستخدام الفعلي لعلم الأسلوب الجنائي كدليل في قضية «ميشيل كارتر»، وفحص كيفية استخدام تحليل الأسلوب للتمييز بين أسلوب الفاعلين، وتقييم تأثير الدليل اللساني على قرار المحكمة. واعتمدت على منهج دراسة الحالة (Case Study)، وتألفت عينتها من مئات الرسائل النصية المتبادلة بين (ميشيل كارتر وكونراد روي). وأثبتت الدراسة أن التحليل اللساني لم يقتصر على تحديد هُويَّة الكاتب، بل امتد إلى تحليل المقاصد والنوايا، ممَّا أدَّى دورًا حاسمًا في إدانة المتهمة.

هذه الدراسة هي الأقرب للدراسة الحاليَّة من حيث المنهجية التطبيقية. حيث تتفق في استخدام منهج دراسة الحالة لإثبات أن التحليل اللساني أعمق من مجرد تحديد الهُويَّة، وتؤكد أهمية الانتقال من تحليل الأسلوب إلى تحليل المقاصد. وعلى الرغم من هذا التشابه تتميز الدراسة الحاليَّة بأنها لا تكتفي بتحليل الهُويَّة والمقاصد، بل تضيف بُعدًا ثالثًا وهو «تحليل بناء الأدلة والحجج». كما أنها تطبق هذا النموذج على قضية مختلفة تمامًا (بنتلي)؛ ممَّا يثبت صلاحية هذا المنهج التكاملي عبر سياقات جنائية متنوعة.

4. دراسة كولثارد، أليسون، وريغ (2019) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي: اللغة في علم الأدلة. ترجمة عبد الرحمن القرشي

وهي مقدمة شاملة ومحدثة للمجال، معتمدة على منهج وصفي - تحليلي متعدد المداخل. تتفق مع هذه الدراسة في تأكيد أهمية تحليل الأدلة اللغوية. لكن على الرغم من غنى هذه الدراسة بالقضايا، والمداخل المختلفة المفيدة في التحقيقات والعمل القضائي، فإنها تعرض كأمثلة توضيحية. أما الدراسة الحاليَّة فتتميز بتركيزها على قضية واحدة بعينها (دراسة حالة) وتقديم تحليل موسع لها؛ حيث نجعل من القضية «مختبر التحليل» الذي تثبت من خلاله فرضية الدراسة وتجيب عن أسئلتها.

5. دراسة حسيني (2019). تحليل الخطاب في المرافعات القضائية: دراسة في ضوء اللسانيات التداولية

وهي دراسة تداولية كشفت عن إستراتيجيات الإقناع في الخطاب القانوني. وهدفت إلى تحليل الإستراتيجيات اللغوية والتداولية التي يستخدمها المحامون للتأثير على القضاة. واعتمدت على منهج تحليل الخطاب بأدوات من التداولية. وكانت العينة هي مرافعات كتابية من المحاكم الجزائرية. وأكدت أن التحليل اللساني العميق قادر على كشف المقاصد غير المصرح بها، وأن اللغة أداة فعَّالة في بناء الحقيقة القضائية، وأن الخطاب القانوني ليس محايدًا، وأن التحليل اللساني قادر على كشف المقاصد الخفية والإستراتيجيات الإقناعية.

تستفيد الدراسة الحاليَّة من هذه الدراسة في الجانب المتعلِّق بتحليل المقاصد وبناء الحجج. وتختلف الدراسة الحاليَّة في أنها لا تقتصر على تحليل المقاصد والحجج بشكل منفصل. فالإضافة التي تقدمها الدراسة الحاليَّة هي دمج هذا التحليل التداولي مع تحليل الهُويَّة في إطار واحد. بينما ركَّزت دراسة حسيني على خطاب المحامين الرسمي، فالدراسة الحاليَّة تحلل خطاب المتهمين والشهود، في قضية (ديرك بنتلي) وتربط بين أسلوبهم ومقاصدهم لإعطاء صورة كاملة، وهو ما يمثل توسيعًا وتكاملًا لمنهجيتها.

6. دراسة العصيمي (2020). اللسانيات الجنائيَّة: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها

وهي دراسة مسحية تعريفية موجهة للقارئ العربي وللباحثين والطلاب والمحامين والقضاة والجهات الأمنية وغيرها من الجهات المعنية. وهدفت إلى تقديم تعريف شامل باللسانيات الجنائيَّة للقارئ العربي، مع توضيح مجالاته وتطبيقاته المختلفة، وعلاقة اللغة بالقانون ولغة الإرهاب، وقضايا الأمن السيبراني والجرائم اللغوية، وكانت أكثر التطبيقات تتركَّز حول إثبات الهُويَّة، سواء أكانت الصوتية، أو الكتابية، أو العلامات التجارية، أو غيرها. واعتمدت على المنهج الوصفي، وتحليلية في بعض نماذجها، وكانت دراسة مسحية للتطبيقات الموجودة في المجال. وأكدت الدراسة وجود بصمة لغوية فريدة، وأبرزت أهمية العلم في تحليل الأدلة اللغوية، وأشارت إلى قلة المحتوى العربي في المجال. وعن موطن الإفادة والتشابه فتؤكد هذه الدراسة أهمية المجال ووجود فجوة بحثية في العالم العربي، وهو ما يبرر أهمية الدراسة الحاليَّة. وتكمن الإضافة الجوهرية لها في أنها تتجاوز مرحلة التعريف والتمثيلات التطبيقية اليسيرة التي قامت بها دراسة العصيمي، وتقدم تطبيقًا عمليًّا عميقًا. فهي لا تقول: إن هذا العلم مهم فقط. أو توضح مجالاته، بل توضح: كيف يعمل هذا العلم من خلال تقديم نموذج تحليلي موسع لقضية واحدة. وليست مجرد قائمة من التطبيقات المنفصلة.

7. دراسة (Ahmed, 2021) The Role of Forensic Linguistics in Crime Investigation. دور اللسانيات الجنائيَّة في التحقيقات الجنائيَّة

وهدفت إلى استعراض الطرق التي تكون فيها اللسانيات الجنائيَّة مفيدة، وتناولت تحديد هُويَّة الصوت، وتحليل تفاعل الشرطة، والتحقق من مصداقية التقارير، وتحديد هُويَّة المؤلف. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة عبارة عن مراجعة نظرية تستشهد بأنواع مختلفة من النصوص الجنائيَّة. وقد خلصت إلى أن اللسانيات الجنائيَّة واجهة أساسية بين اللغة والجريمة والقانون، وتؤدي أدوارًا مهمَّة في تحليل خطاب قاعة المحكمة وتفسير المستندات وتحديد هُويَّة الفاعلين.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحاليَّة في تعدادها للأدوار للسانيات الجنائيَّة؛ ممَّا يؤكد أن المجال أوسع من مجرد تحديد الهُويَّة، وتختلف الدراسة الحاليَّة في أنها لا تكتفي بسرد هذه الأدوار المتعدِّدة كقائمة منفصلة. بل تربط بين هذه الأدوار، وأنها تعمل كنظام متكامل من خلال نموذج تطبيقي واحد، يوضح كيف أن تحليل الهُويَّة يخدم تحليل المقاصد، وكيف أن تحليل المقاصد يساعد في تقييم بناء الأدلة والحجج، وهذا التكامل هو جوهر الدراسة.

8. دراسة العواجي (2021). تحليل الخطاب القضائي بلاغيًّا

وهي دراسة بلاغية ركزت على آليات الحجاج والإقناع في الأحكام القضائية. وهدفت إلى تحليل الخطاب القضائي من منظور بلاغي، والكشف عن إستراتيجيات الإقناع والاستدلال الحجاجي المستخدمة فيه بالكشف عن الأصول العامة للبلاغة التي تسهم في تحديد مآلات الخطاب القضائي كالسياق والإقناع والموازنة والنظم والاستدلال. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بأدوات بلاغية. وكانت عينة الدراسة نصوصًا مختارة من مدونة الأحكام القضائية. وتوصلت الدراسة إلى أهمية توظيف البلاغة في تحليل الخطاب القضائي وعدم الاستغناء عنها. وأكدت أن الخطاب القضائي خطاب حجاجي وإقناعي، وأن التحليل اللغوي قادر على كشف ما هو «ضمني» و«مقصود» فيه. وكشف التحليل عن الوقائع الجرمية.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحاليَّة في التركيز على تحليل بناء الحجج وكشف المقاصد، وتزودنا بأساس بلاغي لفهم الجانب الإقناعي في الخطاب. وتختلف الدراسة الحاليَّة في طبيعة المادة المحللة، وفي شمولية التحليل. فبينما ركَّزت دراسة (العواجي) على الخطاب الرسمي (الأحكام القضائية)، ركَّزت الدراسة على الخطاب غير الرسمي (إفادات المتهمين والشهود) في دراسة الحالة لقضية (ديرك بنتلي).

9. دراسة القعبوبي (2022). تحليل الخطاب القانوني في مدونة الأحكام القضائية: دراسة تداولية

وهي دراسة تداولية كشفت عن المقاصد في مدونة الأحكام السعودية بالأدوات التداولية. وهدفت إلى تحليل خطاب القضائية السعودية للكشف عن مقاصدها وإستراتيجيات الحجاج والإقناع

فيها باستخدام أدوات التداولية. واعتمدت منهج تحليل الخطاب، على عينة موسعة من مدونة الأحكام القضائية السعودية. وكشفت عن أهمية المقاربات التداولية في فهم الخطاب القانوني، وأبرزت دور أفعال الكلام، والاستلزام التخاطبي، والافتراض المسبق في الكشف عن المقاصد، وأنه لا يمكن الكشف عن المقاصد دون تدخل الذات القارئة. وهي دراسة قريبة للدراسة الحاليَّة من حيث الكشف عن «المخبوء» والمقاصد غير المعلنة. ويكمن الاختلاف في نطاق ومادة التحليل. والمنهج السردي، وقد ركزت دراسة (القعبوبي) على نصوص رسمية (مدونة الأحكام) في سياق محلي. أما الدراسة الحاليَّة فتتميز بتطبيق هذه الأدوات التحليلية على دراسة حالة لقضية جنائية عالمية بكل تعقيداتها وسردياتها. ولا نكتفي بتحليل المقاصد، بل دمج هذا التحليل مع تحديد الهُويَّة وتحليل بناء الأدلة.

10. دراسة الرشودي (2022) «اللسانيات والصوتيات الجنائيَّة»

وهي دراسة ركَّزت على دور الأدلة الصوتية في المجال الجنائي. وهدفت إلى بيان أهمية الصوتيات الجنائيَّة ودورها في الإثبات الجنائي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، ولم يكن هناك اهتمام بعينة الدراسة، فهي شرح لمفاهيم الدراسة، وذكر أمثلة على ذلك، وأكدت الدراسة أن العلوم القانونية أقرب العلوم الإنسانية باللسانيات. وأن علم اللسانيات الجنائي، يقصد به الاحتكام إلى اللغة والاستعانة بها باعتبارها وسيلة من وسائل إثبات تهمة ما أو نفيها. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحاليَّة في الهدف العام، وهو استخدام دليل لغوي للمساعدة في كشف الجرائم، وتحقيق العدالة. لكن تخصَّصت دراسة (الرشودي) في الأدلة الصوتية. أما الحاليَّة فتركِّز على دراسة حالة (قضية بنتلي)، ولا تقتصر على فكرة إثبات التهمة أو نفيها، بل تعتمد على تحليل البناء السردي للقضية؛ فتحلل كيف تُروى القصة، وكيف تُبنى الحجج، وكيف تتشكل المقاصد عبر النص، وتحديد هُويَّة المتحدث.

التعليق العام على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن الخروج بعدة ملاحظات جوهرية تحدد موقع الدراسة الحاليَّة وتبرز فجوتها البحثية:

- **الاتجاهات العامة في الدراسات السابقة: يلاحظ أن الدراسات السابقة تنقسم إلى اتجاهين رئيسين:**

الاتجاه الأول: هو الدراسات التعريفية أو المسحية التي تهدف إلى تقديم المجال للقارئ، سواء من منظور تاريخي كما في دراسة (عمر، 2008)، أو من منظور شامل كما في دراسات (أولسون، 2008؛ كولثارد وآخرون، 2019؛ العصيمي، 2020؛ Ahmed, 2021).

أما الاتجاه الثاني: فهو الدراسات التطبيقية المتخصِّصة التي تركِّز على تحليل جانب واحد من جوانب اللغة في السياق القانوني؛ فمنها ما ركَّز على تحديد الهُويَّة عن طريق البصمة الصوتية بشكل أساسي (الرشودي، 2022)، ومنها ما تخصَّص في تحليل الخطاب الرسمي كالأحكام والمرافعات للكشف عن المقاصد والحجج كدراسة (حسيني، 2019؛ العواجي، 2021؛ القعبوبي، 2022).

الفجوة البحثية

على الرغم من القيمة الكبيرة لهذه الدراسات، فإنها مجتمعة تكشف عن فجوة بحثية واضحة. فالدراسات التعريفية، بطبيعتها، لا تقدم تحليلًا معمَّقًا غالبًا، والدراسات التطبيقية، على عمقها، تميل إلى التخصص الدقيق في جانب واحد، ممَّا قد يعطي انطباعًا بأن أدوار اللسانيات الجنائيَّة تخص هذا الجانب فقط، في حين أن أدوارها متعددة تشمل (تحديد الهُويَّة، تحليل المقاصد، تقييم بناء الأدلة). وحتى الدراسات التي اقتربت من المنهج التكاملي مثل: دراسة (Adams, 2018)، لم تقدم إطارًا نظريًّا واضحًا لهذا التكامل.

موقع الدراسة الحاليَّة والإضافة العلمية

تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة، فهي لا تهدف إلى التعريف بالمجال، ولا إلى التركيز على جانب واحد منه، بل تهدف إلى تقديم نموذج تحليلي متكامل يثبت الأدوار المختلفة للسانيات الجنائيَّة، وأنها أدوار متضافرة ومتكاملة. وتتميز هذه الدراسة بما يلي:

- **منهجية التكامل:** هي دراسة تجمع بشكل صريح بين ثلاثة محاور تحليلية رئيسة (تحديد الهُويَّة، تحليل المقاصد، تقييم بناء الأدلة) وتطبقها كنظام متكامل بمنهجية التحليل السردي.
- **عمق التحليل:** بدلًا من استعراض أمثلة متعددة، تركِّز الدراسة على تحليل موسع وعميق لدراسة حالة واحدة، ممَّا يسمح بتطبيق هذا النموذج التكاملي بشكل عملي ومفصل، وإظهار كيفية ترابط الخيوط التحليلية المختلفة داخل نفس القضية. ومن خلال تقديم هذا النموذج، لا تسد الدراسة فجوة نظرية فحسب، بل تقدم للمختصين في المجال القانوني أداة عملية أكثر شمولية وقوة لفهم الأدلة اللغوية، تتجاوز النظرة الاختزالية الشائعة للمجال.

وبهذا، فإن الدراسة الحاليَّة لا تكرر ما سبق، بل تبني عليه وتتجاوزه، منتقلة من «ما اللسانيات الجنائيَّة؟» و«ما تطبيقاتها؟» إلى سؤال أكثر عمقًا: «كيف تعمل هذه التطبيقات معًا كنظام تحليلي متكامل يساعد في تحقيق العدالة؟».

3. القسم الثاني: الإطار التحليلي لدراسة الحالة

بعد أن تم تأسيس الإطار النظري للدراسة بمفاهيمها ومنهجيتها، وتحديد موقعها من الأدبيات السابقة، ننتقل الجانب التطبيقي؛ حيث يتم استخدام قضية (ديريك بنتلي) كدراسة حالة (Case Study) معمَّقة. والهدف ليس مجرد إعادة سرد وقائع القضية، بل تطبيق المنهج التحليلي السردي عليها، سيسعى التحليل إلى تفكيك السردية الرسمية التي أدَّت إلى الإدانة، والإجابة بشكل عملي ومباشر عن أسئلة الدراسة المتعلِّقة بأدوار اللسانيات الجنائيَّة المتعدِّدة والمتكاملة (كشف الهُويَّة، وتحليل المقاصد، وتقييم بناء الأدلة والحجج).

1.3. المبحث الأول: عرض وقائع القضية وتحديد مادة التحليل

قبل الشروع في التحليل السردي المعمَّق، من الضروري عرض الوقائع الأساسية للقضية كما تم تقديمها في السجلات الرسمية والمحاكمة. وهذا العرض لا يمثل الحقيقة النهائية، بل يمثل «السردية المهيمنة» التي سيتم تفكيكها حتى تبدو الحقيقة في النهاية.

في مساء الثاني من نوفمبر عام 1952، التقى (ديريك بنتلي) (19 عامًا)، الشاب الذي يعاني صعوبات في التعلم ومعدل ذكاء منخفض، بصديقه الأصغر سنًّا والأكثر عنفًا، (كريستوفر كريس) (16 عامًا). انطلقا معًا إلى السينما، ثم خرجا واتجها إلى السطو على مستودع شركة «بارلو وكار» للحلويات. تمكن الشابان من الوصول إلى سطح المستودع، لكن سرعان ما تم اكتشاف أمرهما من قبل إحدى الجارات التي أبلغت الشرطة. وصل فريق من الشرطة إلى الموقع، وكان أول من صعد إلى السطح هو المحقق (فريدريك فيرفاكس).

بمجرد أن رأى (فيرفاكس) الشابين، تقدم مباشرة نحو (ديريك بنتلي)، الذي كان الأقرب إليه. لم يبدِ (بنتلي) أي مقاومة تجاه رجل الشرطة، فقام (فيرفاكس) بإمساكه والسيطرة عليه. وبينما كان (بنتلي) بالفعل في قبضة الشرطة، وقع الحدث اللغوي الأول الذي سيحدد مصيره. وفقًا لشهادة ثلاثة من ضباط الشرطة، أن (بنتلي) المقبوض عليه صرخ لصديقه (كريس)، الذي كان لا يزال حرًّا ومسلحًا، بالعبارة التالية: «Let him have it, Chris» (دعه يحصل عليها يا كريس). ولما رأى (كريس) المحققَ (فيرفاكس) رفع مسدسه وأطلق النار عليه، فأصاب المحققَ (فيرفاكس) في كتفه. ولم يبذل (بنتلي) أي جهد للابتعاد عن المحقق أو الهروب، بل كان يتصرف بطريقة سهلة الانقياد تمامًا حتى تمكن (فيرفاكس) من سحب (بنتلي) والاحتماء خلف هيكل على السطح.

ومع وصول المزيد من رجال الشرطة، صعد الشرطي (سيدني مايلز) إلى السطح. وبمجرد ظهوره، أطلق (كريس) النار مرة أخرى، وفي هذه المرة أصاب (مايلز) في رأسه مباشرة، ما أدَّى إلى مقتله على الفور. بعد أن نفدت ذخيرة (كريس)، قفز من السطح ليسقط مصابًا بجروح خطيرة؛ حيث تم القبض عليه. وأثناء التحقيقات التي تلت الحادثة، تم استجواب (كريستوفر كريس) حول الأحداث التي وقعت على السطح. وعندما سُئل تحديدًا عن عبارة التحريض المزعومة التي قالها (بنتلي)، كانت شهادته حاسمة. لقد اعترف (كريستوفر كريس) في التحقيقات أنه لم يسمع (بنتلي) يقول هذه الكلمة على الإطلاق. هذه الشهادة من مطلق النار الفعلي، والتي تنفي سماعه لأي تحريض، تم تجاهلها إلى حد كبير في المحاكمة.

وفي مركز الشرطة، تم أخذ إفادات مكتوبة من (ديريك بنتلي)، الذي كان بالكاد يجيد القراءة والكتابة. قيل: إن الإفادة تم إملاؤها منه ووقَّع عليها. هذا النص، الذي بدا متماسكًا ومنظَّمًا، احتوى على جملة أصبحت دليلًا رئيسًا ضده لإثبات «المعرفة المسبقة» بالسلاح، وهي قول (بنتلي): «I did not know he was going to use the gun» (لم أكن أعرف بأنه سوف يقوم باستخدام السلاح). فقد فسَّر الادعاء هذه الجملة على أنها اعتراف ضمني بأن (بنتلي) كان يعلم بوجود السلاح مع (كريس)، لكنه فقط لم يكن يعلم بنية (كريس) لاستخدامه. وبموجب مبدأ «المشروع المشترك»، فإن مجرد علمه بوجود السلاح أثناء ارتكاب الجريمة يجعله شريكًا مسؤولًا عن القتل. واعتمدوا على أن عبارة (بنتلي) «Let him have it, Chris». كانت تحريضًا واضحًا على القتل. وجادل الدفاع بأن العبارة كانت غامضة وتحتمل معنى «أعطه المسدس»، وأن (بنتلي) كان بالفعل تحت سيطرة الشرطة لحظة إطلاق النار. لكن لم يلتَفت إلى ذلك.

وبناءً على هذه الأدلة اللغوية الثلاثة بشكل أساسي (عبارة التحريض، والإفادة المزعومة من قبل (بنتلي)، وعبارة (لم أكن أعرف بأنه سوف يقوم باستخدام السلاح) مع تجاهل شهادة النفي من (كريس)، أُدين (ديريك بنتلي) بتهمة القتل.

وفي غضون أيام قليلة معدودة من بدء المحاكمة تم الحكم على (بنتلي) بالإعدام شنقًا على الرغم من أن هيئة المحلفين أوصت بالرأفة، وتم تنفيذ الحكم في 28 يناير 1953، في قضية أصبحت رمزًا للجدل حول عقوبة الإعدام وتفسير الأدلة اللغوية في القضاء.

تم بناء هذه السردية المتكاملة بالاعتماد على مجموعة من المصادر الموثوقة التي تغطي القضية من جوانبها المختلفة، وفي مقدمتها التحليلات اللسانية الرائدة التي قدمها كولثارد وزملاؤه (Coulthard et al., 2019)، والحكم القضائي الرسمي الصادر عن محكمة الاستئناف (R v Bentley, 1998).

2.3. المبحث الثاني: التحقق من هُويَّة المؤلف. (للإجابة عن السؤال الأول للدراسة)

الوظيفة المشتهرة للسانيات الجنائيَّة هي الكشف عن هُويَّة المؤلف بتطبيقاتها المتنوِّعة، وسوف تحاول الدراسة في هذا المبحث استثمار هذه الوظيفة في محاولة الكشف عن هُويَّة صاحب الإفادة المزعومة بأن (بنتلي) قد أملاها في مركز الشرطة. وسوف يتم تحقيق ذلك عبر تأسيس البصمة اللغوية (لديريك بنتلي) وتطبيق التحليل المقارن على الإفادة المكتوبة.

1.2.3. تأسيس البصمة اللغوية (لديريك بنتلي)

وللإجابة عن سؤال الهُويَّة، لا يكفي القول بأن بنتلي كان «أميًا»، بل يجب بناء بصمته اللغوية (Idiolect) بشكل دقيق استنادًا إلى الحقائق الموثقة عن حالته. تشير السجلات الطبية والقضائية (R v Bentley, 1998) إلى ما يلي:

- **القدرات العقلية:** معدل ذكاء يبلغ 77، وعمر عقلي يتراوح بين 10 و11 عامًا.
- **القدرات اللغوية:** أمية وظيفية؛ حيث كان بالكاد يستطيع كتابة اسمه وتوقيعه، ويعاني صعوبة شديدة في القراءة والتعبير.
- **السمات الشخصية:** شخصية خاضعة، سهلة الانقياد، وغير قادرة على التفكير النقدي أو التخطيط المعقد.

بناءً على هذه البيانات، يمكن استنتاج ملامح «صوت بنتلي الحقيقي» على النحو التالي:

- **المفردات (Lexicon):** قاموس لغوي بسيط ومحدود جدًا، يقتصر على الكلمات اليومية والأساسية.
- **التركيب (Syntax):** جمل قصيرة وبسيطة (فاعل - فعل - مفعول)، مع غياب شبه تام للجمل المركبة أو المعقَّدة التي تستخدم أدوات الربط المنطقية (مثل: لذلك، بينما، على الرغم من).
- **الأسلوب (Style):** أسلوب شفهي مباشر، يفتقر إلى التجريد أو السرد المنظم والمتسلسل.

يمثل هذا «الشكل اللغوي» خط الأساس الذي سنستخدمه الآن لمقارنته بالنصوص المنسوبة إليه.

جدول 1
اختلاف الصورتين بالإفادة

Table 1
The difference between the two images is evident

(التحليل اللساني) هل هذا صوت بنتلي؟	الجملة من إفادة الشرطة
صوت الشرطة استخدام «for about» و«a couple of». هو صياغة طبيعية ومنظمة، تفتقر إليها لغة بنتلي البسيطة.	“I have known Craig for about a couple of years.”
جملة بسيطة ومباشرة (فاعل - فعل - مفعول) صوت بنتلي المحتمل.	“I was at home and Craig called for me.”
(which he showed me) استخدام جملة الوصل اللغوية لبنتلي. فهو صوت الشرطة المحتمل هو تركيب معقَّد يتجاوز القدرات.	“He had a gun which he showed me.”
(which he gave me) صوت الشرطة. تكرار نفس التركيب المعقَّد. يؤكد وجود نمط كتابي واحد هنا ليس هو نمط بنتلي.	“He also had a knuckleduster which he gave me.”
صوت الشرطتين: جملة مركبة تحتوي على فعل مساعد ونفي. الأهم هو استخدام «the gun» الذي يحمل تفسيرًا قانونيًا (العهد الذهني) وهو ما ركَّز عليه الادعاء.	“I did not know he was going to use the gun.”
صوت الشرطة. جملة ختامية نموذجية في تقارير الشرطة، تستخدم صيغة (have been treated) المبني للمجهول. وهي صيغة متقدمة لغويًا لا يمكن أن تكون لبنتلي.	“I have been treated very well by the police.”

2.2.3. تطبيق التحليل المقارن على الإفادة المكتوبة

للتحقق من أصالة الإفادة، يتم تفكيكها جملة بجملة كما يوضح الجدول 1، الذي يكشف عن وجود «صوتين» مختلفين في نص الإفادات.

التعليق على الجدول

بناءً على المقارنة بين تلك البصمة الموجودة في الإفادات وبين بصمة (بنتلي) التي أسسناها، تُطرح الشكوك الأولية حول مصداقية تلك الإفادات: كيف يمكن لشخص بهذه القدرات اللغوية المحدودة أن ينتج نصًّا متماسكًا ومنظَّمًا مثل: الإفادة التي وقع عليها (بنتلي) في مركز الشرطة؟ هذا التساؤل المبدئي فتح الباب للتحليل الأعمق في المراحل السابقة، ويؤسس لأحد أهداف الدراسة المتمثل في فحص مصداقيَّة الخطاب. والنتيجة: يثبت هذا التحليل أن الإفادة ليست من تأليف بنتلي وحده، بل هي بناء مشترك شاركت فيه الشرطة بشكل أساسي، ممَّا يجعلها دليلًا ملوَّثًا وغير موثوق به؛ ليظهر جليًّا قدرة اللسانيات على كشف هذا التعدد الصوتي، وهي إجابة مباشرة وعملية على قوة هذا العلم في التحقق من هُويَّة المؤلف، وبهذا تم الجواب عن سؤال الدراسة الثاني، ويقود إلى البحث الأعمق في الكشف عن المضامين المخفية، والنظر في تقييم الحجج، وهذا الذي نتناوله بالمبحث التالي.

3.3. المبحث الثالث: تفكيك السردية الرسمية عبر تحليل نقدي للأدلة وأركان الجريمة. (للإجابة عن السؤال الثاني والثالث من الدراسة).

انطلاقا من أسئلة الدراسة وأهدافها، سيتم في هذا المبحث تطبيق المنهج التحليلي السردي بشكل نقدي، للإجابة عن السؤال الثاني والثالث عن دور اللسانيات الجنائيَّة في الكشف عن المقاصد وتقييم بناء الأدلة، ليس فقط دورها في تحليل الأدلة اللغوية، والكشف عن هُويَّة أصحابها كما مرَّ في المبحث الثاني، بل لتفكيك السردية التي بنتها الشرطة والادعاء، وأدَّت إلى الإدانة؛ لتنتقل الدراسة مِن: مَن القائل (الهُويَّة)؟ إلى: ماذا قيل (الكشف عن المقاصد). وكيف تم بناء حجج القضية التي أدَّت إلى الحكم (كيف قيل؟)؛ لبيان أن للسانيات الجنائيَّة دورًا غير الكشف عن الأدلة اللغوية.

1.3.3. الأدلة اللغوية نقطة الارتكاز للسردية في القضية

نلحظ من خلال قراءة سردية أن اعتماد القاضي في حكمه ارتكز على أدلة لغوية أساسية تم تقديمهما كحقائق ثابتة:

الأول: العبارة الشفهية: جملة «دعه يحصل عليها يا كريس»، التي اعتبرت «فعل التحريض» المادي.

الثاني: جملة بنتلي: «لم أكن أعلم بأنه سوف يقوم باستخدام السلاح» التي فُسِّرت على أنها دليل على أن بنتلي كان يعرف سلفًا بأن كريس يحمل سلاحًا ناريًّا.

2.3.3. تفكيك أركان الجريمة

المعلوم قانونًا أن ثبوت أي جريمة لا يقوم إلا بثبوت أركانها، وهي:

- الركن المادي، وهو القيام بالفعل (قيام بنتلي بالتحريض).
- الركن المعنوي، وهو القصد المبني على العلم بما يَقدُم عليه، وإرادة ذلك. (أي اتجهت إرادة بنتلي إلى إتيان التحريض عالماً بما يقدم عليه).
- الركن الشرعي أو القانوني (متمثل في نص التجريم). (أبو عفيفة، 2013).

1.2.3.3. تفكيك الركن المادي: تحليل دلالة «فعل التحريض»

يُعدُّ الركن المادي هو صورة الجريمة في العالم الخارجي، ويتكون من ثلاثة عناصر: السلوك الإجرامي، والنتيجة، وعلاقة السببية (العصيمي، 2014). وفي هذه القضية، تمثَّل «السلوك الإجرامي» المزعوم في عبارة «دعه يحصل عليها يا كريس». والسؤال الجوهري هنا: هل هذه العبارة دليل قطعي الدلالة في الدعوة إلى التحريض، أم ظنية الدلالة على ذلك؟

وفقًا للمبادئ القانونية والفقهية، فإن النصَّ القطعي هو الذي لا يحتمل التأويل، أما النصُّ الظني فيحتمل أكثر من معنى ويحتاج إلى قرائن لترجيح أحدها (الزحيلي، 1986؛ السنهوري، 1981). وبناءً على ذلك، فإن تحليل هذه العبارة يثير عدة أسئلة جدلية.

2.2.3.3. الأسئلة الجدلية للكشف عن المقاصد وإعادة تقييم الدليل

1. هل جملة (بنتلي) المزعومة تدل دلالة صريحة على التحريض على القتل؟ وهل هذه الدلالة قطعية في الثبوت بحيث إن السامع لها يقرِّر أنها تمثل دعوة إلى القتل؟
2. ألا تحتمل هذه الجملة دلالات أخرى كثيرة غير التحريض على القتل، ولماذا حملتها المحكمة على أسوأ وجوهها، واختارت تحديدًا في توجيه العبارة أنه يريد بها القتل؟
3. وعلى فرض صحة أن (بنتلي) قال هذه العبارة أليس من الممكن أن يكون يقصد بها معنى آخر صحيحًا بعيدًا تمامًا عن المعنى الإجرامي؟ ألا يمكن أن يقصد بها: (دع الشرطي يحصل على الآلة (السلاح) أو (دع السلاح وسلمه للشرطة) أو (دع السلاح واترك الشرطي يحصل عليه يا كريس). أي ألقِ السلاح يا كريس ولا تعرض نفسك للخطر، ولا تخالف النظام.

4. إذا صح مجرد احتمال هذا المعنى أن يكون مرادًا من العبارة، فهل يجوز أن يقطعوا بعكسه وبلا دليل؟ وهل إذا كان المعنى محتملًا بهذا الشكل جاز للقاضي أن يرتِّب حكمًا بالإعدام على مثل هذه الدليل المحتمل؟
5. هل توجد قرائن تدل على صحة هذا التأويل للعبارة؟ والجواب نعم: نعم هناك قرائن تقوي صحة هذا التأويل، ومما يقوي ذلك ما يلي:

- أن (بنتلي) نفسه قبل أي اشتباك قد سلَّم نفسه للشرطة؛ فكيف يسلم نفسه للشرطة، ثم وهو بين أيديهم يحرض صاحبه على القتل أليس هذا عجيبًا؟
- أن (بنتلي) لم يبدِ أي مقاومة؟
- أن (بنتلي) نفسه وقت قول هذه العبارة كان في قبضة الشرطة، أسيرًا بين أيديهم.
- أن بنتلي لم يحاول الهرب حين أصيب الشرطي في كتفه.

وإلى هذا الحد من التحليلات، وبناءً على كل ما سبق نستطيع الجزم بأمر غاية الخطورة، أن مثل هذه العبارة لا يمكن أن تُقبل على أنها دليل قطعي على الاتهام بالتحريض الذي ينبني عليه حكم بالإعدام. ويصبح ثبوت الركن المادي للقضية - في أقل حالاته - أمرًا مشكوكًا فيه، بل بالعكس قد استطاعت الدراسة أن تثبت بالعبارة نفسها أن (بنتلي) كان شخصًا مثاليًّا، حين يقصد بعبارته: سلِّم سلاحك يا (كريس). ويصير الجواب الواضح: هل العبارة تدل دلالة قطعية على التحريض على القتل؟ الإجابة بالنفي؛ لأن العبارة على أقوى تقدير تحتمل تفسيرين متناقضين: التحريض على القتل، أو الأمر بتسليم السلاح. فلماذا تم اختيار التفسير الأسوأ؟ لقد تجاهلت المحكمة التفسير الذي يصب في مصلحة المتهم، وهو ما يخالف مبدأ «تفسير الشك لمصلحة المتهم». (العزي، 2020). ثم إن تحليل القرائن الخارجية لدعم التأويلات يثبت صحة ما ذهبت إليه الدراسة من أن بنتلي لم يقصد تحريضه على القتل.

3.2.3.3. تحليل القرائن التي تحيط بالموقف:

- سلوك بنتلي قبل الاشتباك: بنتلي سلَّم نفسه للشرطة، ولم يكن يحمل سلاحًا؛ لأن الشرطة لم تثبت في التحقيقات أنها حين فتشت (بنتلي) وجدت معه سلاحًا. هذه الأفعال لا تتماشى مع شخصية محرض على القتل؛ حيث إن شخصًا يحرض على القتل من المرجح أن يظهر سلوكًا عدوانيًّا أو مقاومًا لرجال الشرطة، وهو ما لم يحدث.
- التحليل الاجتماعي والسيكولوجي: بنتلي كان في موقف ضعيف؛ إذ إنه كان في قبضة الشرطة عندما نطق بالجملة المزعومة. فمن الصعب تصور أن شخصًا في هذا الوضع سيقوم بتحريض شريكه على ارتكاب جريمة خطيرة مثل: القتل.

النتيجة: إن هذه القرائن السردية تجعل من تفسير «الاستسلام» هو الأقرب للمنطق، وتجعل من العبارة دليلًا ظنيًّا لا يمكن أن يُبنى عليه حكم بالإعدام. وبذلك، ينهار الركن المادي للجريمة لغياب «السلوك الإجرامي» المؤكد.

3.3.3. تفكيك الركن المعنوي: تحليل «قصد التحريض»

يتطلب الركن المعنوي توافر القصد الجنائي، أي اتجاه إرادة الجاني لارتكاب الجريمة، وهو عالم بما يقدم عليه (أبو عامر، 1987). وفي هذه القضية، يطرح تفكيكُ هذا الركن سؤالين أساسيين:

1.3.3.3. الأول: كيف تم إثبات القصد؟

لم يثبت في محاضر التحقيقات أي شيء يُثبت ذلك، وغاية الأمر أن المحكمة اعتمدت على نفس الدليل المستخدم لإثبات الركن المادي (العبارة الشفهية)، وهذا يُسمى «دور» في الاستدلال غير مقبول؛ حيث تستخدم النتيجة لإثبات المقدمة، والمقدمة لإثبات النتيجة، وكأن الاستدلال هكذا: بما أن المتهم قال العبارة (الدليل)، فهذا يثبت أنه ارتكب الفعل (الركن المادي)، وبما أنه ارتكب الفعل، فلا بُدَّ أنه كان يقصده (الركن المعنوي).

يُعدُّ الاستدلال على توافر القصد الجنائي من مجرد وقوع الفعل المادي مخالفًا لمبدأ استقلال أركان الجريمة، ففي مثل هذه الحالة يكون الحكم مشوبًا بعيب القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، وذلك نتيجة الخلط بين الركن المادي والركن المعنوي للجريمة. فمن المبادئ المستقرة أنه لا يجوز افتراض القصد الجنائي من الفعل المادي، بل يجب إقامة الدليل المستقل على توافره في حق المتهم (سرور، 1996).

2.3.3.3. الثاني: أين دليل معرفة (بنتلي) السابقة بأن (كريس) كان يحمل مسدسًا؟

استدلت المحكمة بتعريف كلمة السلاح في قول (بنتلي): «لم أكن أعلم بالسلاح» على علمه السابق بوجود سلاح ناري مع (كريس). وقالت بأن «أل» التعريف في كلمة السلاح تدل على علم (بنتلي) السابق بسلاح (كريس). وهذا استدلالٌ مضطرب من الناحية اللغوية؛ لأن «أل» العهد - كما قرره النحاة - لها ثلاثة أنواع: ذكري،

وذهني، وحضوري (الرضي، 1978). ومن المحتمل أن استخدام (بنتلي) كان للعهد الحضوري، أي الإشارة إلى السلاح الظاهر في الموقف وقت المواجهة مع الشرطة، أو لحظة الحديث عنه في التحقيق، لا للعهد الذهني الذي يقتضي سبق المعرفة. وبذلك يسقط الأساس اللغوي الذي بنت عليه المحكمة قرينة العلم السابق، وينهدم استنتاجها من جذوره.. فليس ثمة ما يوجب أن تكون (أل) التعريفية تدل على العهد الذهني، بل الأولى أن تدل على العهد الحضوري.

وفي كل الحالات؛ فإن الدليل إذا قام به الاحتمال ثبت الإجمال (السبكي، 1983). ومع الإجمال لا يُقطع بقول إلا بدليل خارج، ومع الاحتمال لا يثبت التعيين بغير دليل (السرخسي، 1993). أي صار دلالة الخطاب ظنية احتمالية لا يُقطع بها إلا بقرائن أخرى، وليس ثمة قرائن، فكيف يُتذَرَّع بها للحكم على شخص بالإعدام؟! وعند أهل القانون أن الشك الناشئ عن احتمال معقول يُفسَّر لصالح المتهم، استنادًا إلى قرينة البراءة (حسني، 1995). النتيجة: غياب دليل مستقل على النية، وبتفسير لغوي خاطئ، ينهار الركن المعنوي أيضًا.

4.3.3. تفكيك علاقة السببية والاتفاق الجنائي

إدانة شخصٍ ما بوصفه شريكًا في جريمة لا تقف عند حدود إثبات الفعل المادي والقصد الجنائي فحسب، بل تتطلب قانونًا إثبات ركن جوهري ثالث، وهو قيام رابطة سببية مباشرة بين فعل الاشتراك (التحريض أو الاتفاق) وبين الجريمة التي وقعت. (العصيمي، 2022). وهذا الشرط، الذي نصَّت عليه صراحة المادة (40) من قانون العقوبات المصري (1937) والمبادئ العامة التي يقوم عليها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي (1428هـ/2007م)، هو حجر الزاوية الذي ينهار عنده صرح الإدانة في هذه القضية، وذلك للأسباب القاطعة التالية:

1. انقطاع رابطة السببية بشكل حاسم

مناط المسؤولية عن التحريض هو أن تكون الجريمة قد وقعت كنتيجة مباشرة له. (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي (1428هـ/2007م). وفي هذه القضية، لدينا دليل إثبات إيجابي ينفي هذه الرابطة، وهو شهادة الفاعل الأصلي للجريمة، (كريس)، الذي أقر بشكل قاطع وحاسم بأنه «لم يسمع» عبارة التحريض المنسوبة لـ(بنتلي). وهذا معناه عدم قيام التحريض. وهذه الشهادة من (كريس) لا تُضعِف دليل التحريض فحسب، بل تقطع بشكل كامل بلا رجعة فيه حبل السببية بين الكلمات المزعومة وفعل القتل الذي تلاها؛ فالجريمة، على الرغم من وقوعها، لم تقع «بناءً على» التحريض، ممَّا يهدم الركن الأساسي للشراكة.

2. الغياب التام للاتفاق الجنائي السابق

يتطلب الاتفاق الجنائي، كركن للشراكة، وجود قصد مشترك وتخطيط سابق، ولو للحظات، على ارتكاب الجريمة. (سرور، 1996) إلا أن وقائع الدعوى تخلو تمامًا من أي دليل مادي أو قولي يشير إلى وجود مثل هذا الاتفاق، فلا توجد مكالمات، أو رسائل، أو شهود يثبتون وجود خطة سابقة. بل إن السردية التي قدمتها النيابة نفسها - شابان يتنزهان ثم يقرران السطو بشكل عفوي- تتعارض بنيويًّا مع فكرة وجود «مشروع إجرامي مشترك» يتضمن التخطيط لجريمة قتل. إن العفوية التي في بداية الأحداث تنفي بطبيعتها وجود التخطيط الذي هو جوهر الاتفاق.

3. التناقض المنطقي في سلوك المتهمين اللاحق

تقتضي قواعد الاستدلال والمنطق السليم أن يكون سلوك الشركاء متَّسقًا مع اتفاقهم الإجرامي. (حسني، 1995؛ سرور، 1996). ولكن ما حدث هنا يناقض هذا المنطق تمامًا. فلو كان (بنتلي) شريكًا بالتحريض أو الاتفاق، فإن مبادرته بتسليم نفسه فورًا للشرطة تُعدُّ خيانة لهذا الاتفاق. وكان من المتوقع، كرد فعل طبيعي، أن يسعى (كريس) للانتقام منه عبر إدانته في التحقيقات. لكن ما حدث هو العكس تمامًا؛ فقد جاءت شهادة (كريس) لتبرئة (بنتلي) من سماع التحريض، وهو سلوك لا يصدر عن شريك تعرض للخيانة، بل عن فاعل أصلي يقر بأن شريكه المزعوم لم يكن له دور في قراره.

النتيجة القانونية الحتمية

إن انقطاع رابطة السببية، وانعدام دليل الاتفاق، والتناقض الصارخ في سلوك المتهمين، كلها عوامل تجتمع لتؤدي إلى نتيجة واحدة لا مفر منها: وهي انهيار فكرة «المشروع الإجرامي المشترك» من أساسها، وتجريد (بنتلي) من صفة الشريك؛ لانتفاء أهم أركانها القانونية.

5.3.3. خلاصة التحليل: من تفكيك السردية إلى تكامل الأدوار

يخلص هذا التحليل السردي النقدي إلى أن السردية الرسمية التي أدَّت إلى إدانة (بنتلي) كانت بناءً قانونيًّا ولغويًّا غير آمن، قائمًا على أدلة ظنية تم تفسيرها بأسوأ طريقة ممكنة، مع تجاهل القرائن التي تدعم البراءة. ومن خلال تفكيك أركان الجريمة، أثبت التحليل أن اللسانيات الجنائيَّة تتجاوز وظيفة تحديد الهُويَّة الذي أثبتته الدراسة في المبحث الثاني بأن الإفادات التي أمليت في محضر الشرطة لم تكن أحادية الجانب، ولم يكتبها بنتلي وحده. إلى تحليل المقاصد

الكامنة في الخطاب (كما في الأسئلة الجدلية وتفكيك عبارات الاتهام)، وصولًا إلى دورها الأعمق في (تقييم البنية الحجاجية للقضية بأكملها). بما في ذلك من تحدي علاقة السببية وتقويض ركني الجريمة المادي والمعنوي، كما في المبحث الثالث. وبهذا، يكون التحليل قد أجاب بشكل عملي عن أسئلة الدراسة، وأن للسانيات الجنائيَّة أدوارًا متعددة، لا تقف عند حد إثبات هُويَّة المتحدث بتطبيقاتها المختلفة، بل تتجاوزها لتسهم بشكل كبير في كشف المخبوء من الحقائق والمقاصد، وتسهم في دور أعمق في إعادة تقييم الأدلة، وأن القوة الحقيقية للسانيات الجنائيَّة تكمن في هذا التكامل بين أدوارها المختلفة، الذي يحولها من مجرد أداة فنية إلى منهج متكامل في السعي نحو تحقيق العدالة.

4. خاتمة الدراسة وتوصياتها

في نهاية هذه الرحلة التحليلية عبر دراسة الحالة لقضية (ديريك بنتلي)، نصل إلى لحظة تتجلى فيها القيمة الحقيقية للسانيات الجنائيَّة. لقد انطلقت الدراسة من فرضية أن اللغة ليست مجرد وعاء محايد للأفكار، بل هي مسرح الأحداث ذاته، الذي يمكن من خلاله إعادة بناء الوقائع وكشف الحقائق المطمورة تحت طبقات السرديات الرسمية. لقد أثبت التحليل أن الدليل اللغوي، الذي قد يبدو صامتًا أو هامشيًّا، يمكن أن يصبح، بالأدوات الصحيحة، الدليل الأكثر نطقًا بالحقيقة، محولًا الشك إلى يقين، والظن إلى برهان. لقد استطاعت الدراسة في نتائجها أن تجيب عن أسئلتها.

1.4. السؤال الرئيس: ما الأدوار المتكاملة التي يمكن أن تؤديها اللسانيات الجنائيَّة للإسهام بفاعليَّة في التحقيقات الجنائيَّة؟

أثبتت الدراسة أن اللسانيات الجنائيَّة تؤدي أدوارًا متكاملة ومترابطة تتجاوز النظرة الاختزالية الشائعة. فالقوة الحقيقية للعلم لا تكمن في أدواره المنفصلة، بل في تضافرها كنظام تحليلي، يبدأ التحليل بكشف الهُويَّة، ثم ينتقل لكشف المقاصد، وينتهي بتقييم البنية الحجاجية للقضية بأكملها؛ ممَّا يقدم رؤية شاملة تخدم العدالة.

2.4. النتيجة التأسيسية المرتبطة بمشكلة الدراسة وموقعها من الأدبيات الأخرى

أظهرت المناقشة النقدية للأدبيات التطبيقية ذات العلاقة أن أغلبها تتجه إلى مجال إثبات الهُويَّة في تطبيقاته المتنوعة، وبعضها يدخل في تحليل المقاصد، وأقل منها ما يبحث عن أدوار أخرى. وقد كشفت الدراسة عن وجود فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب نموذج تحليلي يدمج هذه الأدوار المتعدِّدة بشكل متكامل. وبناءً عليه، قدمت هذه الدراسة مساهمة أساسية عبر تطبيق «منهج التكامل» الذي يثبت صلاحية هذا العلم لأن يقوم بدور حاسم في مجال التحقيقات وتحقيق العدالة.

3.4. الأسئلة الفرعية

السؤال الفرعي (1): إلى أي مدى يمكن للسانيات الجنائيَّة أن تكشف عن هُويَّة صاحب الخطاب وتتحقق من أصالة النصوص المنسوبة إليه؟

الجواب: أثبت التحليل المقارن للبصمة اللغوية أن الإفادة المكتوبة المنسوبة لـ(بنتلي) لم تكن بصوته وحده، بل هي بناء لغوي شاركت فيه سلطة التحقيق بشكل جوهري. وهذا يثبت قدرة العلم على كشف «تعدد الأصوات» في النص الواحد، وفضح تلوث الأدلة، ونزع المصداقية عن النصوص التي تُنسب زورًا للمتهمين.

1.3.4. السؤال الفرعي (2): إلى أي مدى تساعد اللسانيات الجنائيَّة في الكشف عن مقاصد المتحدثين وتبيين الحقائق الضمنية في أقوالهم؟

الجواب: تساعد إلى حدٍ كبير جدًّا في كشف المقاصد الضمنية وتحدي التفسيرات المتحيزة. فقد أثبت التحليل التداولي أن عبارة التحريض المزعومة («Let him have it») ليست دليلا قاطعًا، بل هي عبارة ظنية تحتمل تفسيرات متعددة ومنطقية (منها الأمر بتسليم السلاح). كما أثبت تحليل «أل» التعريف في كلمة «السلاح» أن القصد من استخدامها يمكن أن يكون «العهد الحضوري» وليس بالضرورة «العهد الذهني». وهذا يكشف أن المقاصد التي تبناها الادعاء لم تكن هي الوحيدة الممكنة.

2.3.4. السؤال الفرعي (3): هل يمكن أن يكون للسانيات الجنائيَّة دور فعَّال في القضايا التي لا تكون اللغة جزءًا مباشرًا من أدلتها المادية؟

الجواب: نعم، يمكن أن يكون لها دور فعَّال ومحوري. فقد أثبتت الدراسة أن دور اللسانيات الجنائيَّة لا يتوقف عند حدود تحليل العبارات، أو القضايا التي تكون اللغة جزءًا من أدلتها، بل يمتد إلى تقييم «البنية السردية والحجاجية» للقضية بأكملها. فمن خلال تحليل منطق الادعاء، وتفكيك علاقة السببية، وكشف التناقضات في السردية الرسمية، يصبح هذا العلم أداة قوية لتقييم مدى تماسك بناء الأدلة في أي قضية، حتى لو لم تكن مبنية على أدلة لغوية مباشرة.

4.4. نتائج فرعية حققتها الدراسة

1. في بناء الهُويَّة

تم تأسيس بصمة لغوية واضحة لـ(بنتلي) كشفت عن محدودية قدراته اللغوية؛ ممَّا جعل مقارنتها بالإفادة المكتوبة ممكنة وعلمية.

أظهر البحث أن تقنيات تحليل الأسلوب، والبصمة الكلامية، ومطابقة الأنماط اللغوية، قادرة على التمييز بين لغة المتهم ولغة محاضر الشرطة في الإفادات، وهو ما يدعم إمكانية كشف التلاعب أو الإقحام في النصوص المنسوبة للأشخاص.

2. في تفكيك الركن المادي

تم إثبات أن عبارة التحريض لا ترقى لمرتبة الدليل القطعي، ممَّا ينهار معه الركن المادي للجريمة.

3. في تفكيك الركن المعنوي

تم كشف «الفساد في الاستدلال» الذي وقعت فيه المحكمة حين استخلصت القصد من ذات الدليل الظني، وسقوط قرينة «العلم المسبق» بعد التحليل اللغوي الدقيق لـ«أل» التعريف.

4. في تفكيك علاقة السببية

تم إثبات انقطاع حبل السببية بشهادة الفاعل الأصلي، وغياب أي دليل على الاتفاق الجنائي، والتناقض المنطقي في سلوك المتهمين.

كما يترتب على كل أولئك خطورة اعتماد القضاء على الأدلة اللغوية الظنية في إصدار الحكم دون وجود قرائن؛ مما قد يؤدي إلى ظلم قضائي.

وقد أكدت النتائج أن للسانيات الجنائيَّة دورًا محوريًّا حتى في القضايا التي تعتمد على أدلة غير لغوية؛ إذ يمكن تحليل أي خطاب شفهي أو كتابي يرد في مراحل التحقيق أو المحاكمة، واستخلاص مؤشرات تتعلق بالمصداقية، والنية، والتأثير النفسي.

ويمكن استثمار التحليل اللساني في كشف التحيزات، والمغالطات الحجاجية، وإستراتيجيات الإقناع أو التضليل، حتى إذا لم تكن اللغة أداة الجريمة، لكنها كانت جزءًا من إجراءات التعامل مع القضية.

هذا التوسع في نطاق التطبيق يمثل بعدًا إضافيًّا لم يتم تناوله بعمق في الأدبيات العربية السابقة.

5.4. التوصيات

1. تعزيز دمج خبراء اللسانيات الجنائيَّة في مراحل التحقيق المختلفة، (مرتبطة بالسؤالين الأول والثاني).
2. تطوير برامج تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة وضباط التحقيق (مرتبطة بالسؤال الأول).
3. إعادة تقييم القضايا التي اعتمدت على أدلة لغوية ظنية دون دعم من قرائن مادية، (مرتبطة بالسؤال الثالث).
4. إدراج مقررات أكاديمية متخصِّصة في اللسانيات الجنائيَّة ضمن برامج كليات القانون واللغات والترجمة، (مرتبطة بالسؤالين الأول والثاني).
5. تشجيع الشراكات البحثية بين الجامعات والجهات الأمنية والقضائية لتطوير أدوات تحليل لغوي جنائي مخصَّصة للسياقات العربية، (مرتبطة بجميع الأسئلة).

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن المؤلف بأن البحث المنشور لم يتلقَ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

المراجع

المراجع العربية

أرمينيكو، فرنسواز. (2016). المقاربة التداولية (سعيد علوش، مترجم). مركز الإنماء القومي.

أولسون، جون. (2008). علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون (محمد الحقباني، مترجم). جامعة الملك سعود.

بلانشيه، فيليب. (2007). التداولية من أوستن إلى غوفمان (صابر الحباشة، مترجم). دار الحوار للنشر والتوزيع.

بو قرة، نعمان. (2004). اللسانيات التداولية: اتجاهاتها وقضاياها. دار صفحات للنشر والتوزيع.

حسني، محمود (1995). شرح قانون الإجراءات الجنائيَّة. نشر دار النهضة العربية.

حسيني، عبد القادر. (2019). تحليل الخطاب في المرافعات القضائية: دراسة في ضوء اللسانيات التداولية. مجلة المخبر للدراسات اللغوية والأدبية والنقدية، 15(1)، 295- 310.

الحوراني، محمد عبد الكريم. (2019). مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية: رؤى ونماذج. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

الرشودي، ابتسام بنت عبد الرحمن. (2022). اللسانيات والصوتيات الجنائيَّة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 2(7)، 202-222.

الزحيلي، وهبة. (1986). أصول الفقه الإسلامي. دار الفكر.

السبكي، علي (1983). الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي. دار الكتب العلمية.

السرخسي، أبو بكر (1993). أصول السرخسي. دار الكتاب العلمية.

سرور، أحمد (1996). الوسيط في قانون العقوبات: القسم العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

السنهوري، عبد الرزاق أحمد. (1981). الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية القانون (الجزء 1). منشورات الحلبي الحقوقية.

أبو عامر، محمد زكي. (1987). دراسة في علم الإجرام والعقاب، القسم الثاني، علم العقاب (ط. 1). منشأة المعارف.

العصيمي، صالح فهد. (2020). اللسانيات الجنائيَّة: تعريفها، مجالاتها، تطبيقاتها (ط. 1، سلسلة دراسات 18). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

أبو عفيفة، طلال (2013). أصول علمي الإجرام والعقاب: آخر الجهود الدولية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، دار الجندي.

العواجي، سعيد. (2021). تحليل الخطاب القضائي بلاغيًّا. مجلة اللغة العربية وآدابها، 17(2)، 451 - 498.

فان دايك، تون. (2000). النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي (عبد القادر قنيني، مترجم). إفريقيا الشرق.

فضل، صلاح. (2013). تحليل الخطاب: إستراتيجياته ومناهجه. مكتبة الأسرة.

قانون العقوبات. (1937). القانون رقم 58 لسنة 1937 بإصدار قانون العقوبات. الوقائع المصرية (العدد 76).

القعبوبي، جمال. (1443هـ). تحليل الخطاب القانوني في مدونة الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية، الإصدار الثاني عام 1428هـ: دراسة تداولية (رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك فيصل).

كولثارد، مالكوم، وجونسون، أليسون، ورايت، ديفيد. (2019). مقدمة إلى علم اللغة الجنائي (اللغة في علم الأدلة) (عبد الرحمن القرشي، مترجم). مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

مجلس الوزراء السعودي. (1428هـ). نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، الصادر من مجلس الوزراء برقم 79 في تاريخ 8/3/1428هـ.

يول، جورج. (2010). التداولية (قصي العتابي، مترجم). الدار العربية للعلوم.

المراجع الأجنبية

Adams, S. (2018). Forensic Stylistics in the Courtroom: A Case Study of the 'Texting Suicide' Trial. Impressions, 11(1), 44-58.

Ahmed, H. R. (2021). The Role of Forensic Linguistics in Crime Investigation: Uses in Legal Proceedings. Journal of Language and Linguistic Studies, 17(1), 456-470.

Angenot, M. (1988). Pour une théorie du discours social: Problématique d'une recherche en cours. Littérature, 70(2), 3- 23.

Bucholtz, M., & Hall, K. (2005). Identity and interaction: A sociocultural linguistic approach. Discourse Studies, 7(4-5), 585-614.

Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Lynne Rienner Publishers.

Coulthard, M., & Johnson, A. (2007). An Introduction to Forensic Linguistics: Language in Evidence. Routledge.

Coulthard, M., Johnson, A., & Wright, D. (2017). An Introduction to Forensic Linguistics: Language in Evidence (2nd ed.). Routledge.

Fludernik, M. (2009). An Introduction to Narratology. Routledge.

Gibbons, J. (2003). Forensic Linguistics: An Introduction to Language in the Justice System. Blackwell Publishing.

R v Bentley (Deceased), EWCA Crim 2516. Retrieved from https://www.bailii.org/ew/cases/EWCA/Crim/1998/2516.html

Riessman, C. K. (1993). Narrative Analysis. SAGE Publications